

تدقيقات بعد حكم مناقشة الدستورية لجنة الألغام

محمد نادر العمري

مليشيات «قسد» وتركيا لخلط الأوراق وتعطيل اتفاق سوتشي الأخير، أو بحرمان الدولة السورية من الاستفادة من ثرواتها «الجيوبولتية» في محاولة لفرض استمرار فرض الحصار الاقتصادي عليها هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن تركيا التي تسعى إلى استثمار واقع الخلاف الأميركي الروسي وخاصة الدولتين لها ومصالحهما معها، لتحقيق هدفها بفرض أمر واقع في إقامة ما يسمى المنطقة الآمنة، في الوقت ذاته قد تسعى إلى الضغط لاحتقار قرار وفد المعارضة وجزء من قائمة المجتمع المدني باعتبار أنها الوحيدة اليوم التي مازالت لها تأثير ميداني على المجاميع المسلحة والإرهابية، لذلك قد تلجأ نحو التعطيل أو دفع بعض الأعضاء للانسحاب في حال كانت النتائج الميدانية والسياسية بغير مصلحتها، في حين يشكل موقف مليشيات «قسد» المتأرجح مابين استمرار الرهان على الأميركي أو إنجاز اتفاق مع الدولة السورية برغبة روسية ذريعة تركيا وأميركا لتوسيع نفوذهما في الشمال السوري وهذا قد يعيد تجدد وبورة الصراعات في هذه الرقعة الجغرافية، الأمر الذي سيرخي بظلاله على عمللجنة مناقشة الدستور، انطلاقاً من قاعدة: الحرب امتداد للسياسية لكن بوسائل أخرى.

هذا سيضعنا أمام الملاحظة الثانية والتي تتضمن ثلاثة سيناريوهات لخرجات وعمل اللجنة:

- الأول حصول توافق جدي إقليمي ودولي لتحقيق خرق ملموس في إعداد الدستور وهذا أمر مستبعد اليوم في ظل استمرار الصراع الدائم والتعطيل المستمر لاستعادة الدولة السورية لسيادتها في الشمال السوري بشقيه الشرقي والغربي، وعدم وجود اتفاق حول مصير الإرهابيين الأجانب والعرب واستمرار الحصار الاقتصادي واستثمار ملفي الإنساني وإعادة الإعمار، لذلك فالاتفاق بهذا التوقيت سيكون شبه مستحيلاً في ظل هذه المعطيات.
- الثاني تكرار نموذجي «جنيف ٢» و«جنيف ٣» من خلال حصول تدخلات مباشرة من قبل الدول الكبرى على المعارضة والمجتمع المدني وهذا قد يعطي المحاديث إن لم ينسفها بالطلق.
- الثالث وهو المرجح أن تبقى هذه المحادith والحوار الدستوري السوري قائماً ومستمراً ومتمسكاً به من قبل الجميع وبخاصة المبعوث الدولي ولو كانت مجرياته وتقدمه بطيناً ريثما تنضج معالم شكل الحل في إدلب وشرق الفرات وبعد حصول توافق حقيقي وليس كلامياً فقط.

السياسية واللجنة الدستورية هو ما قام ويقوم وسيقوم به الجيش العربي السوري في محاربة الإرهاب، وهي النقطة التي غابت أو غيّبت في تصريح رئيس وفد المعارضة.

٥. المدة الزمنية لتعديل الدستور أو وضع دستور جديد، والتي طالب بها رئيس وفد المعارضة في نهاية تصريحه، كانت بهدف إما إخراج الوفد السوري الرسمي، أو لفرض دستور جرى إعداده في الرياض منذ ٦ أشهر، أو بهدف الهروب خطوة للأمام لتحميل الوفد الحكومي مسؤولية إخفاق النقاشات والإخفاء حالة عدم الانسجام داخل وفد المعارضة، وتحديد فترة زمنية ترفضه الدولة السورية بالطلق لكي لا يقدر لها نموذجاً على غرار بريمر في ٢٠٠٦ في العراق أو الذي قدمه الجانب الروسي منذ أعوام.

إن استقلالية اللجنة والتي تحدث بها بيدرسون في أكثر من مرة بتصريحه، مستعيناً بعراب العقد الاجتماعي جان جاك روسو، لا تبدو منطقية في ظل توافر حقائق ومعلومات وأحداث تشير إلى أن عمل اللجنة حتى اليوم خاضع للتأثير الخارجي، وهذا ما دفع بيدرسون للإجتناب بشكل تراتي مع ممثل عن الاتحاد الأوروبي ومن ثم ممثلي وزراء خارجية دول «مسار أستانة» ولائحة مع ممثلي دول المجموعة المصغرة حول سوريا، فضلاً عن وجود بعض المعلومات التي تتحدث عن نشاط وزارات دبلوماسية غربية وعربية لفندق «لو رویال» والمجتمعات التي تجري مع أعضاء من وفد المعارضة، ومحاولته بعض استخبارات الدول الغربية والناشطة في جنيف لخرق فندق «كراون بلازا» لاستقطاب كامل أعضاء وفد ما يسمى المجتمع المدني.

٦. عدم الانسجام في طبيعة تركيبة وفد ما يسمى المجتمع المدني والذي وصفه بعض المراقبين بأنه يشكل «بيضة القبان»، فحتى كتابة سطور هذا المقال لم يتم الاتفاق بشكل رسمي على أعضاء لجنته المصغرة ولا عن رئاسته رغم بعض التسريبات التي تفيد بأنها قد تكون برأسته عضو «أنتوي»، كما أن عدم معرفة الأعضاء بعضهم البعض ووجود انتقادات في التوجهات داخله ضمن تيارات ثلاثة، الأول يتلاقى مع توجهات الوفد الحكومي والثاني مع توجهات المعارضة والثالث توجهات مختلفة أو ثنائية بين الوففين، قد يجعل من هذه القائمة عاملًا معيلاً.

٧. استمرار التجاذبات والتكتيكات التي يشهدها الشمال السوري مابين القوى الفاعلة والمؤثرة به، في ظل وضوح وانكشاف الأهداف الأميركيّة سواء بإبقاء تأثيرها العسكري والسياسي على

ثالثاً: يؤكد عدم موضوعية دور الأمم المتحدة في تنفيذ مهامها وانتقاء مبعوثيها، الذين طالما شكلوا إحدى جبهات العدوان على سوريا، وسلوكهم ترابط مع معطيات وتطورات ميدانية، فالفارق كبير ما بين «جنيف ١» واجتماعات فيينا وما تلاها من صدور قرار ٢٢٥٤، ومبادرات الأخيرة واليوم، فالواقع الميداني تبدل، وغير دليل على ذلك ما سعى إليه المبعوث الدولي السابق ستيفان دي ميستورا في تبني رؤية ما سمي المجموعة المصغرة حول سوريا من فرض إملاءات وأشخاص على تشكيل اللجنة الدستورية، ومبادرات سلوك المبعوث الدولي في هذه المرحلة غير بيدرسون الذي تمعن بليونة التكفل مع متطلبات تهيئة مناخ المناسب لحوار دستوري ببناء على استماع وجهات نظر الجميع لضمان عمل اللجنة.

رابعاً: حجم الصراع الإقليمي والدولي حول سوريا للسيطرة على موقعها الجغرافي والتحكم بقرارها السياسي، وحجم التدخل الخارجي المقسم مابين الداعم لوقف دمشق ورؤيتها لعالم الحل بشقيه السياسي والعسكري، والمعسكر الآخر الساعي لاحتواء سوريا بما يخدم الإستراتيجية الكبرى باستبدال موقفها من محور المقاومة وتغيير اصطفافها ضمن الصراع الجيوسياسي مابين القطبين الدوليين لصالح واشنطن، أو على الأقل استنزاف قدراتها الداخلية وإغراقها في مستنقع الاستنزاف الإرهابي.

خامساً: التحولات والتغيرات الإقليمية والدولية.

هذه التطورات تدفعنا نحو وضع ملاظتين حول جزئيات المشهد المقبل لعمل ومستقبل لجنة مناقشة الدستور، واللحظة الأولى، صحيح أن المبعوث الدولي إلى سوريا استطاع إحداث خرق في إيجاد تناغم ما بين القوى الإقليمية والدولية والأطراف المشاركة لإطلاق عمل اللجنة بعد تذليل العقبات، وتتمكن أيضاً من توفير مناخ إيجابي من حيث الشكل حتى اليوم بدا واضحاً بشكل ملموس في تصريحات رئيسى وفدى المعارضة والحكومة، إلا أن الإيجابية قد لا تستمر لفترة زمنية طويلة وخاصة مع بدء الاجتماعات الموسعة والمصغرة للجنة، لأن هناك الكثير من التحديات التي تشكل حلاً مليئاً بالألغام قابلاً للانفجار في أي لحظة، والتصريحات التي وصفت بالإيجابية أثناء جلسة الافتتاح أخذت في طياتها ومبادرات سلطورها نواة صراع محتمل وقرب مابين وفود القوائم الثلاث وبخاصة المدعومة من الحكومية منها والمعارضة، وهذا ظهر في عدة نقاط، أبرزها:

• رئيس الوفد السوري أكد أن العامل الأساسي لنجاح العملية

من الواضح أن الأزمة السورية مازالت تشهد الكثير من التحولات والتطورات التي تزيد من تراكم تفاصيلها ومساراتها المتالية، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة أن تشكل هذه التطورات ونتائجها مسارات جدية تعبّر عن الوصول إلى اللسمات الأخيرة أو الخروج من ربع الساعة الأخير من عمر الأزمة السورية، بل قد تشكّل بواقعية منطقية أحد أشكال التجاذب والصراع والكباش الذي يتطلبه الانتقال من المرحلة العسكرية نحو نظيرتها السياسية، أو أن تشكّل بمجموعها الكلي توظيف مختلف صور المجالات من سياسية وعسكرية واقتصادية والانتقال بها بما تتطلبه الحاجة في حاولة إما لإنجاح خرق لصالح أحد معاشرى القوى المتصارعة مستفيداً من تراكم مكاسبها الميدانية، أو كمحاولة لكسب الوقت وتغيير مسار فقدانه في مجالات أخرى وبخاصة العسكرية منها.

الفترة الممتدة من الاتفاق على تشكيل لجنة مناقشة الدستور وحتى انطلاق عملها، شكلت إحدى ساحات التجاذب والكباش السياسيين اللذين تخلّتهما تطورات عسكرية وميدانية عبرت عن حاولة كل طرف فرض قدراته وترجمة إنجازاته وتقوية اصطفافاته المحورية.

ورغم أن تشكيل اللجنة استغرق مدة قاربت العامين، إلا أن التوافق على تشكيلها وانطلاق أعمالها في أروقة جنيف في ٣٠ تشرين الأول لعام ٢٠١٩ يمكن اعتباره محطة وإنجازاً سياسياً من جوانب متعددة:

أولاً: دليل على أن الدول المعنية على سوريا وكذلك ما يسمى المعارضات الخارجية وصلت إلى أفق مسدود من حيث استخدام مشروع السلاح وفرض رويتها السياسية المتمثلة بمضامين جنيف^١ بالقوة، لذلك لجأت إلى دائرة خياراتها المترابطة مابين الحصار الاقتصادي والسياسي لتحقيق بعض الإنجازات التي عجزت عنها من خلال العمليات العسكرية.

ثانياً: تعبير عن انتصار الرؤية السورية التي طالبت منذ بداية الأزمة السورية إلى الجلوس على طاولة الباحثات والدخول في حوار وطني وإجراء إصلاحات سياسية ودستورية تحنب البلاد ويزلات الحروب وتحفظ بنيتها المجتمعية ومؤسساتها التحتية، وهذا يبرز بشكل واضح وجليل في برنامج الحل السياسي الذي قدمته القيادة السياسية السورية في ٦ كانون الثاني ٢٠١٣، وتم رفضه من المعارضات الخارجية ومرجعياتها المركزية.

مطالبون: روسيا سيدة العمليات السياسية في سوريا ولم يعد للغربيين أي رافعة

الدامية والمدمرة ولم تتمكن خاللها من تحقيق أي إنجاز سياسي. ورأى الباحث والاستاذ الجامعي فابريس بالاش في مجيء سيرغي فالخارجية الروسية بدوره في مجيء وزير لافروف إلى جنيف للقاء بيدرسون ونظيريه الإيراني والتركي «رسالة صريحة للغاية مفادها أن عملية جنيف باتت مرادفة اليوم لروسيا». وقال بالاش: «باتت روسيا سيدة العملية السياسية، ولم يعد للغربيين أي رافعة على الأرض»، بينما تنسق روسيا مع تركيا «التي تمسك ببعض المفاتيح في سوريا». وروسيا وتركيا عربتا اتفاقات تهدئة تطال محافظة إدلب ومناطق نفوذ المسلحين الأكراد حيث شن النظام التركي عدواناً قبل أسبوع احتل خلاله شريطًا حدودياً بطول ١٢٠ كيلومتراً.

وتأمل الأمم المتحدة أن يفتح عمل اللجنة الدستورية الباب لتسوية سياسية أوسع رغم إقرارها أن المهمة صعبة ودونها عقبات كثيرة. وحرص بيدرسون على أن يقتصر الحضور خلال إطلاق عمل اللجنة الأربعاء على أعضائها الـ ١٥ فقط، بغياب أي تمثيل دولي، رغم إشادة مراراً بالإجماع الدولي وغير المسئولة، الذي تحظى مفهومه بما



و اصل دده علی خ و قات ادھار، ادل و کدھم خسائے فادحة

الجيش يصد هجوماً لـ«التركمان» في ديراللاذقية

موقع الجيش السوري في عين القنطرة وتلة بو أسد وكتف سندو وتلة الحداده في ريف اللاذقية، مستغلة حالة الطقس والظروف الجوية السيئة في ريف اللاذقية.

وأشار «المرصد»، إلى تنفيذ قوات الاحتلال التركي قصفاً صاروخياً على شوارعه وقلعة شوارغة والملاكية الخاضعة لسيطرة مليشيات الكردية بناحية شيراوا في ريف حلب الشمالي.

جنوباً، أصيب مدني بجروح من جراء انفجار لغم أرضي من مخلفات إرهابيي «النصرة» شناء عمله في أرضه الزراعية في كروم تل الحرمية جنوب بلدة حضر بريف القنيطرة الشمالي.

ذكر مصدر طبي في مشفى الشهيد مددوح باطلاة بالقنيطرة وفق «سانا»، أن المشفى ستقبل شباباً مصاباً بجروح في مختلف أنحاء الجسم من جراء انفجار لغم أرضي وتم تقديم الإسعافات الأولية وتحويله إلى مشافي دمشق لاستكمال العلاج.

وعمدت التنظيمات الإرهابية في كل المناطق التي كانت تنتشر فيها إلى زرع كميات كبيرة من المفخخات والألغام في المنازل والأثاث والطرقات والساحات والأراضي الزراعية والبني التحتية والمنشآت العامة لإيقاع أكبر عدد من الضحايا ونشر الرعب وعرقلة عودة المهجرين إلى قراهم وبلداتهم.



(Continued from back cover)

حماة - محمد أحمد خبازي

بالترافق مع صده هجوماً عنيفاً شنه الإرهابيون في ريف اللاذقية الشمالي، وابل الجيش العربي السوري رده على خروقات إرهابي إدلب لاتفاق وقف إطلاق النار واعتداهاتهم على نقاطه والمناطق الآمنة وتبيدهم خسائر كبيرة بالأرواح والمعدات والعتاد.

وأفاد مراسل «الوطن» في حماة، بأن المجموعات الإرهابية المسلحة المتفرزة بقطاعي ريفي حماة وإدلب من منطقة «خفض التصعيد»، جددت أمس اعتداءاتها على القرى الآمنة ونقطاط عسكرية بريف حماة الشمالي الغربي، ما أضطر الجيش للرد على مصادرها واستهداف مواقعها ونقطاطها بالأسلحة المناسبة.

بدوره بينَ مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن المجموعات الإرهابية المتفرزة بسهل الغاب الغربي اعتدت على قرى العزيزية والحوiz ونقطاط للجيش في حرش الكركات وجورين من دون أي إصابات بين المواطنين وحامية النقاط العسكرية.

وأوضح المصدر، أن الجيش رد على هذه الاعتداءات بمدفعيته الثقيلة التي دك بها نقاط تمركز المجموعات الإرهابية في ميدان غزال بريف حماة الشمالي، وسهل الغاب الغربي